عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

تعثر المفاوضات النووية بين إيران والمجموعة السداسية: الخلفيات والتداعيات

د. وسام الدين العكلة

ورقة تحليلية

مسار السياسة والعلاقات الدولية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسوريا والمنطقة دولةً ومجتمعاً وإنساناً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ولرسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 كمؤسسة بحثية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سوريا والمنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يُنتج المركز الدراسات المنهجية المنظّمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

تعتمد أبحاث المركز على الفهم الدقيق والعميق للواقع، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكّن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

الدكتور
وسام الدين العكلة

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org
البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار 5 كانون الأول/ديسمبر 2014

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية 2014

الآراء الواردة في هذه الورقة لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

ملخص تنفيذي

تمثل المفاوضات الدولية حول الملف النووي الإيراني إحدى أهم القضايا العالقة في منطقة المشرق لما لها من أثر بالغ في تحديد ثقل إيران ضمن موازين القوى الدولية من جهة، ولما تحمله من دلالات خاصة بخصوص جهد الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموماً لمنع إيران من امتلاك الاستطاعة اللازمة لبناء سلاح نووي، مما يؤثر كثيراً على طبيعة الصراع القائم في المنطقة وأدواته المستقبلية .كما أن هذا الملف بطبيعته الحساسة يمثل أهمية خاصة لإدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما الذي يستعدّ لاختتام ولايته الرئاسية بوضع الشمع الأحمر على تطبيع معين مع إيران بعد 34 عاماً من القطيعة الدبلوماسية.

تفترض هذه الورقة أن تمديد الاتفاق النووي بين إيران والغرب إلى منتصف العام المقبل ما هو إلا حلقة متقدمة من حلقات الصراع على تقاسم النفوذ في منطقة المشرق .كما تتساءل عن كيفية الوصول إلى حل دبلوماسي للملف النووي الإيراني في ضوء سعي إيران لطرح جملة من الملفات دفعة واحدة على طاولة المفاوضات النووية، بشكل يعطل عملية التفاوض ويكسبها الوقت والراحة الاقتصادية ويمنحها المرونة اللازمة لإنجاز مخططاتها المستقبلية على الصعيد الجيوستراتيجي، سواءً تعلقت بإنتاج السلاح النووي أو بإحكام وتوسيع نفوذها شرق المتوسط ومنطقة المشرق عموماً.

اعتمدت هذه الورقة المنهج التحليلي المرتكز على المعطيات السياسية من تصريحاتٍ واتفاقات، كما تمّ الرجوع إلى المعطيات الرياضية الصادرة عن جهات رسمية كالوكالة الدولية للطاقة الذرية.

في الرابع والعشرين من تشرين الثاني /نوفمبر 2013 وقّعت إيران مع مجموعة (1+5) اتفاقاً مرحلياً وُصف بالتاريخي في مدينة جنيف السويسرية، وهو الاتفاق الرسمي الأول بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران منذ /34/ عاماً. وقد وُصف الاتفاق في واشنطن بأنه أبرز إنجاز لإدارة الرئيس باراك أوباما على صعيد السياسة الخارجية، بينما وُصف من قبل أنصار الرئيس الإيراني حسن روحاني وحلفاء إيران الإقليميين بأنه "أبلغ أثراً من القنبلة النووية ذاتها ." وقد تضمن الاتفاق مجموعة من البنود **أهمها:**

- تجنب إصدار أي عقوبات جديدة ضد إيران خلال الأشهر الستة الأولى من الاتفاق[1].
- إزالة الحظر عن شراء وبيع الذهب والمعادن الثمينة، وإزالة الحظر المفروض على صناعة السيارات وكذلك المنتجات البتروكيماوية، وتسهيل التعاون مع إيران لتصليح الطائرات المدنية العائدة لشركات الطيران الإيرانية.
- والأهم من كل ذلك هو وقف عمليات تخصيب اليورانيوم بنسبة تزيد عن 5%، وإعادة تخفيض إثراء اليورانيوم الإيراني المخصب بنسبة 20%إلى الحدود المسموح بها وهي 5%، وعدم إضافة أي جهاز للطرد المركزي في المنشآت النووية.[2]
- بالمقابل تعهدت الولايات المتحدة بالإفراج عن سبعة مليارات دولار بشكل تدريجي وعلى دفعات من الأموال الإيرانية المجمدة والبالغة نحو 100مليار دولار مع استمرار الحظر على البنك المركزي وباقي البنوك الإيرانية وشركات الضمان والملاحة البحرية، واستمرار المفاوضات للتوصل إلى اتفاق نهائي بحلول 24تشرين الثاني/نوفمبر 2014، مع التهديد بإصدار عقوبات جديدة ضد إيران في حال عدم التوصل إلى هذا الاتفاق.

استطاعت طهران خلال السنة الأخيرة الاستفادة من عامل الوقت وتنفست الصعداء بعد تخفيف العقوبات المفروضة عليها والإفراج عن أرصدتها المجمدة ولو بشكل جزئي.

ورغم انتهاء الاتفاق المذكور الذي كان من المفترض أن يتوج باتفاق دائم يسوّي الملف النووي الإيراني بشكل كامل إلا أن الظروف السياسية والأمنية التي مرت بها المنطقة خلال السنة الأخيرة، إضافة إلى بعض العوائق التقنية حالت دون التوصل إلى اتفاق نهائي[3].

---

[1] خاصة على صعيد صادرات النفط.

[2] ووقف عمل نصف أجهزة الطرد المركزي في منشأة "نطنز"، و 75%من هذه الأجهزة في منشأة "فوردو"، وتجنب إنشاء منشآت جديدة لتخصيب اليورانيوم.

[3] رغم عقد عشرات الجولات من المفاوضات بين الجانبين آخرها تلك التي جرت في العاصمة العمانية (مسقط) وفي العاصمة النمساوية (فيينا).

خلفيات الفشل

لا شك أن الظروف التي أُبرم فيها اتفاق جنيف عام 2013 اختلفت بشكل كبير عن الظروف السائدة حالياً في المنطقة، وسط تنامي النفوذ الإيراني في المنطقة على حساب النفوذ الأمريكي وتراجع شبه تام للتنسيق بين الدول العربية لمواجهة هذا النفوذ بسبب الخلافات البينية تجاه بعض القضايا وعلى رأسها الموقف من ثورات الربيع العربي. فقد استطاعت طهران خلال السنة الأخيرة الاستفادة من عامل الوقت وتنفست الصعداء بعد تخفيف العقوبات المفروضة عليها والإفراج عن أرصدتها المجمدة ولو بشكل جزئي بعد أن كاد اقتصادها قاب قوسين أو أدنى من الانهيار .

لذلك قررت السياسة الإيرانية التحرك بحنكة واستثمار الوقت لتغيير الوقائع وتقوية أوراقها على الأرض، وهو ما حققته فعلاً في العراق من خلال جر الولايات المتحدة والتحالف الغربي مجدداً إلى المستنقع العراقي بعد أن نجحت في احتواء هجوم تنظيم "الدولة الإسلامية" هناك وتجييره لصالحها .أما في لبنان فقد استطاعت إيران تدعيم نفوذها من خلال تعطيل انتخاب رئيس الجمهورية، وفي اليمن من خلال سيطرة الحوثيين الموالين لها على كامل التراب اليمني وإسقاط مؤسسات الدولة بأيديهم، إضافة إلى رفع وتيرة الصراع في سورية من خلال الميليشيات المقاتلة الموالية لها في الأراضي السورية، علاوةً على محاولة زعزعة الأوضاع مجدداً في البحرين والسعودية.

> يصر المفاوضون الإيرانيون دائماً على وضع كافة الملفات السياسية في المنطقة على طاولة المفاوضات وعدم الاقتصار فقط على ملفها النووي، وهو ما يرفضه باستمرار مفاوضو الدول الغربية.

كل هذه الظروف والمستجدات زادت من قوة الموقف التفاوضي الإيراني، وجعلت التوازن يعود بما يمنع الولايات المتحدة من الحصول على تنازلات إضافية من إيران، فأصبحت المفاوضات تتسم بالطابع السياسي والتفاهم على تقاسم الأدوار في المنطقة، ولم تشغل الجوانب التقنية المتعلقة بالمنشآت النووية الإيرانية إلا حيزاً بسيطاً منها[4].

لذلك اتسمت المفاوضات التي تمت بين الطرفين خاصةً خلال الأشهر الأخيرة بالصعوبة والمشقة باعتراف جميع الأطراف، وكان المفاوضون الإيرانيون يصرون دائماً على وضع كافة الملفات السياسية في المنطقة على طاولة المفاوضات وعدم الاقتصار فقط على ملفها النووي، وهو ما يرفضه باستمرار مفاوضو الدول الغربية، بخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ويهددون بفرض عقوبات جديدة على إيران، الأمر الذي كان يقف وراء فشل جميع جولات المفاوضات التي جرت خلال السنة الأخيرة .

[4] تمّ اسناده لخبراء تقنيين إضافة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام" يوكيا أمانو ."

نتائج غير نهائية في اتفاق جنيف

يمكن القول بأنّ كلا الطرفين حققا مكاسب من اتفاق جنيف لكن ليس بالشكل الذي يطمح إليه، فإيران حصلت على تنفيذ بعض الوعود التي وردت في الاتفاق خاصة لجهة الإفراج عن جزء من أرصدتها المجمدة في الولايات المتحدة وكندا ودول الاتحاد الأوروبي، فتحسنت مؤشرات اقتصادها الكلي نسبياً خلال أقل من ستة أشهر على بدء تنفيذ الاتفاق، كما سجلت أسعار صرف العملة الإيرانية ارتفاعاً ملحوظاً عما كانت عليه قبل البدء بتنفيذ الاتفاق، وحصل مصدرو النفط الإيرانيون على فرص أكبر في الأسواق العالمية .

أما الجانب الأوروبي ومن خلفه الأمريكي فقد حقق نتائج عملية خاصة على المستوى التقني تمثلت بتجميد إيران لعمليات تخصيب اليورانيوم بنسبة 20% وزيادة الإجراءات الرقابية لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية على المنشآت النووية الإيرانية واستجابة إيرانية واضحة لأغلب طلباتهم[5].

قضايا خلافية عالقة

رغم الاختراق الهام الذي حققته الوكالة في الملف النووي الإيراني المتمثل بتجميد تخصيب اليورانيوم إلى نسبة 20% وإعادة معالجة الكميات التي سبقت وأن خصبتها إيران إلى هذه النسبة بحيث تعود إلى يورانيوم طبيعي أو مخصب بنسبة5% ، إلا أن مجموعة من المشاكل العالقة ما تزال قائمةً بين الطرفين أهمها تعليق إيران تنفيذ أحكام البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية وعدم تنفيذ أحكام البند 1-3 المعدل من الجزء العام من الترتيبات الفرعية بشأن التبكير بتقديم المعلومات التصميمية حول المواقع النووية الجديدة، وقيام السلطات الإيرانية بأنشطة في موقع "بارشين" العسكري من شأنها الحد من قدرة الوكالة على إجراء عمليات تحقق فعال بشأن المعلومات الواردة حول قيام إيران بأنشطة نووية لها طابع عسكري في هذا الموقع.

لا زالت لدى الوكالة شكوك كبيرة حول الادعاءات الإيرانية بسلمية البرنامج النووي الإيراني، بل أشارت الوكالة مؤخراً عن امتلاكها معلومات تؤكد قيام طهران ببناء موقع نووي سري لتخصيب اليورانيوم في منطقة "مريوان" غرب إيران.

[5] وفقاً لآخر تقرير صادر عن الوكالة في السابع من تشرين الثاني /نوفمبر(2014 الوثيقة (GOV/2014/58 لم تنتج إيران منذ 20 كانون الثاني/يناير 2014 سادس فلوريد اليورانيوم المخصب بنسبة تزيد عن 5% من اليورانيوم 235، في حين خضع كامل مخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة 20% من اليورانيوم-235والبالغة 447.8 (كغم) إلى المعالجة بواسطة تخفيض درجة الإثراء إلى 5% أو التحويل إلى أكسيد اليورانيوم، كما أخضعت جميع موادها النووية وسلاسل أجهزة الطرد المركزي ومحطات التلقيم والسحب في المرافق النووية المعلنة لتدابير الوكالة المتعلقة بالاحتواء والمراقبة.

إلى جانب ذلك لا تزال الوكالة قلقة بشأن احتمال وجود أبعاد عسكرية لبرنامج إيران النووي خاصةً فيما يتعلق بوجود مؤشرات واضحة تدل على أنَّ إيران قامت بالعديد من الأنشطة والتجارب من أجل تطوير سلاح نووي ووضع تصميم لقنبلة نووية، إضافة إلى إجراء حسابات لنقل النيوترونات وأبحاث تضمنت نماذج محاكاة بالكومبيوتر لا يمكن أن تستخدم إلا لتطوير صاعق لقنبلة نووية.

أما على صعيد مشاريع إيران المتصلة بالماء الثقيل فقد أكدت الوكالة الدولية على أن إيران خلافاً للقرارات الصادرة عن مجلس المحافظين التابع للوكالة ومجلس الأمن الدولي لم تعلق عملها بشأن جميع المشاريع المتصلة بالماء الثقيل خاصة في منشأة " آراك" النووية، غير أنَّه منذ بدء نفاذ خطة العمل المشتركة (عام 2013) لم تركب إيران أي مكونات رئيسية في مفاعل " آراك" الذي يرمز له (IR-40) ولم تنتج مجمعات وقود نووي للمفاعل المذكور في محطة تصنيع الوقود[6].

كما أكدت الوكالة في آخر تقرير لها على أنها تواصل التحقق من عدم تحريف المواد النووية المعلنة في المرافق النووية الإيرانية والأماكن الواقعة خارج المرافق التي أعلنت عنها إيران بمقتضى اتفاق الضمانات المعقود معها، إلا أنَّ الوكالة ليست في وضع يمكنها من تقديم تأكيدات ذات مصداقية بشأن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران، ومن أن تخلص بالتالي إلى أنَّ جميع المواد النووية في إيران تندرج في نطاق الأنشطة السلمية .
بمعنى أنه لا زالت لدى الوكالة شكوك كبيرة حول الادعاءات الإيرانية بسلمية البرنامج النووي الإيراني، بل أشارت الوكالة مؤخراً عن امتلاكها معلومات تؤكد قيام طهران ببناء موقع نووي سري لتخصيب اليورانيوم في منطقة "مريوان" غرب إيران وهو ما نفته إيران بشدة.

تمديد اتفاق جنيف وردود الفعل الدولية

على أثر الفشل المتوقع في التوصل إلى اتفاق شامل لتسوية الملف النووي الإيراني على أساس اتفاق جنيف وخوفاً من العودة إلى نقطة الصفر في المفاوضات توافقت الأطراف المتفاوضة على تمديد الاتفاق سبعة أشهر أخرى حتى نهاية حزيران/ يونيو 2015 علَّهم يتمكنون من تذليل العقبات التي ما زالت راسخة، بل إنها قد تزداد صعوبة، مع تمسك كل طرف بمطالبه ورفضه تقديم التنازلات المأمولة، وخرج وزراء (5+1) بتصريحات عكست الفشل الذريع في التوصل إلى اتفاق، خاصةً وأنَّ الخيارات المتاحة أمامهم انحصرت في أحد خيارين، إما إعلان فشل المفاوضات والسير نحو المواجهة القاسية مع إيران بما قد تتضمنه من انعكاسات سلبية ليست في حسابات الولايات المتحدة حالياً، أو إبقاء الأمور على حالها لسبعة أشهر أخرى والبحث في نصف تسوية قد تتيح للطرفين حفظ ماء الوجه .

[6] تجدر الإشارة إلى أن مفاعل "آراك "يثير قلق الوكالة الدولية كونها تعتقد أنَّه يهدف إلى إنتاج "البلوتونيوم "للحصول على الوقود النووي لتصنيع قنبلة نووية.

ووفقاً للتسوية التي تم بموجبها الاتفاق على تمديد المفاوضات فإنَّه سيتم إجراء عدة جولات تفاوضية خلال الشهور الأربعة المقبلة بحيث تتوقف في شهر آذار /مارس 2015 لتقييم مجرى المفاوضات والتوصل إلى اتفاق سياسي عام يتضمن المكونات الأساسية للاتفاق الشامل، أما الأشهر الثلاثة الأخرى من عمر التمديد، فستخصص لحسم التفاصيل التقنية، هذا طبعاً في حال تقدم المفاوضات السياسية خلال الأشهر الأولى، وفي موازاة ذلك التزمت الدول الغربية بالإفراج عن مبلغ /700/ مليون دولار شهرياً من الأموال الإيرانية المجمدة في البنوك الغربية كبادرة حسن نية لتشجيع إيران على إبرام الاتفاق الشامل حول ملفها النووي، وهو ما جعل الجانب الايراني يعتبر ما حصل في فيينا ليس فشلاً لأن المفاوضات من وجهة نظره لا تزال في منتصف الطريق ولم يحن الوقت المناسب لاكتمالها، مما يعني، بالحسابات الإيرانية، أنها " لم تنجح، لكنها لم تفشل".

لكن الخسارة الأكبر التي تواجه إيران خلال الأشهر المقبلة هي استمرار العقوبات الاقتصادية على قطاعها النفطي خاصةً في ظل الانخفاض غير المسبوق في أسعار النفط إلى ما دون /75/ دولاراً، الأمر الذي من شأنه استمرار الأزمة التي يعاني منها الاقتصاد الإيراني خاصةً في ضوء الاستنزاف الكبير الذي تعاني منه الخزينة الإيرانية جراء تمويل النظام الإيراني لحروب حلفائه في سورية واليمن ولبنان.

الخسارة الأكبر التي تواجه إيران خلال الأشهر المقبلة هي استمرار العقوبات الاقتصادية على قطاعها النفطي خاصةً في ظل الانخفاض غير المسبوق في أسعار النفط إلى ما دون /75/ دولاراً.

في مقابل ذلك يبدو أنَّ الجانب الروسي لم يكن راضياً عن نتيجة المفاوضات وكان يأمل في التوصل إلى أكثر مما حصل، مشيراً إلى أن" الغرب لا يريد تسوية الملف النووي الإيراني وأنَّ روسيا قد تبدأ برفع العقوبات من جانب واحد"، وهو ما يعكس الخلاف السائد بين روسيا والدول الغربية تجاه الموقف من القضية الأوكرانية .

أما الكونغرس الأمريكي فقد رد على قرار تمديد المحادثات حول البرنامج النووي الإيراني بدعوة بعض البرلمانيين إلى التصويت على عقوبات جديدة ضد طهران[7].

[7] قال السيناتور الجمهوري **مارك كيرك** "إنَّه من الأساسي أكثر من أي وقت مضى أن يفرض الكونغرس عقوبات لا تعطي خيارات أخرى للملالي في إيران لتفكيك برنامجهم النووي غير القانوني". وأضاف" من غير الوارد أن يمنح الكونغرس مزيداً من الوقت لإيران لامتلاك القنبلة النووية" .
في حين أعرب السيناتور الجمهوري" **ماركو روبيو** "عن رفضه لتمديد اتفاق جنيف، قائلاً "إنَّ ذلك يشكل رسالة تظهر للدول المارقة الأخرى التي ترغب في الحصول على النووي أنها يمكن أن تُعتّم وتخدع وتكذب لمدة عشر سنوات، وفي النهاية سوف تتعب الولايات المتحدة وتتخلى عن المطالب الرئيسية."

تقاسم نفوذ على حساب شعوب المنطقة

إن تمديد الاتفاق بين إيران والغرب إلى منتصف العام المقبل ما هو إلا حلقة متقدمة من حلقات الصراع على تقاسم النفوذ بين إيران والغرب في منطقة المشرق ، وسيدفع الأطراف خاصة (إيران، الولايات المتحدة) ربما إلى خوض الجولة الأخيرة من معركة كسر العظم بين الطرفين وهو ما يعني أنَّ المنطقة ستشهد ربما المزيد من المد والجزر في التعاطي مع الأحداث الجارية في سورية والعراق واليمن، وستدفع شعوب المنطقة العربية ثمن هذا الصراع من خلال ارتفاع أعداد القتلى واللاجئين واستمرار تدمير المدن والقرى والبنى التحتية، وتفريخ المزيد من الميليشيات والحركات الراديكالية المتطرفة لإيجاد مبررات لاستمرار الصراع في المنطقة ليصب هذا كله في صالح إيران بنهاية المطاف[8].

الخلاصة، إن المتابع للسياسة الخارجية الإيرانية خلال السنوات العشر الأخيرة يدرك أنَّ طهران لا تلجأ إلى المفاوضات إلا إذا تأزمت الأمور، وتصاعدت وتيرة العقوبات المفروضة عليها، وبدأ التلويح بالخيار العسكري لحل ملفها النووي، عندئذ تؤكد على رغبتها في التعاون مع الدول الغربية بهدف تجنب المواجهة مع المجتمع الدولي.

وتعتبر طهران أنَّ المفاوضات مع المجموعة السداسية هو الخيار الأفضل لكسب الوقت لتطوير برنامجها النووي، وهي جزء من السياسة الخارجية لإيران منذ بداية الأزمة الإيرانية عام2002 ، ويشار هنا إلى أنَّ ما تملكه إيران من أجهزة الطرد المركزي التي تُستخدم لتخصيب اليورانيوم قد تطور بشكل كبير خلال السنوات الماضية كماً ونوعاً[9].

أما الموقف الغربي وخاصة الأوروبي فيقوم على ضرورة إعطاء الفرصة للحل الدبلوماسي للأزمة دون التسرع في توجيه ضربات عسكرية للمواقع النووية الإيرانية لعدم دفع منطقة الشرق الأوسط إلى مزيد من حالة عدم الاستقرار التي تعاني منها أصلاً . مما تقدم يمكن القول إن مصير المفاوضات بين إيران والغرب سيكون الفشل في نهاية المطاف بشكل أو بآخر، والوصول إلى طريق مسدود وانهيار المفاوضات دون تحقيق أي تقدم جوهري باستثناء تقديم إيران تنازلات بسيطة لا تؤثر على سير عملية تطوير برنامجها النووي مقابل كسب المزيد من الوقت والاستفادة من الأوضاع المضطربة في الشرق الأوسط لتقوية موقفها التفاوضي مع الغرب للحصول على مكاسب سياسية وتوسيع نفوذها في المنطقة.

---

[8] خاصة في ظل الأنباء التي أشارت إلى وجود تفاهم غير معلن بين إيران والإدارة الأمريكية حول ما يسمى بمكافحة الإرهاب وتقديم إيران الدعم للولايات المتحدة في حربها ضد تنظيم الدولة الإسلامية بشرط عدم استهداف مقاتلات التحالف الدولي قوات النظام السوري مقابل ضمان إيران أمن الخبراء والمستشارين الأمريكيين الموجودين في العراق في إطار الاستراتيجية الأمريكية لهزيمة تنظيم الدولة من التعرض لهجمات من قبل الميليشيات الشيعية الموالية لها.

[9] ففي عام 2003كان عدد هذه الأجهزة أقل من /1000/جهاز من الجيلين الأول والثاني، واليوم وبعد أكثر من عشر سنوات على بدء المفاوضات مع الغرب وصل عدد هذه الأجهزة إلى أكثر من /25000/جهاز طرد مركزي من الأجيال الأول، الثاني، الثالث، الرابع.

عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

Turkey, Istanbul
Tel. +90 (212) 263 41 74 - **Fax.** +90 (212) 263 41 75
www.OmranDirasat.org - info@OmranDirasat.org